

Distr.: General
24 February 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ٥-٩ أيار/مايو ٢٠١٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

عولج موضوع النمو الاقتصادي من أجل التحوّل معالجةً مقتضبةً في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وانحصر تناول موضوع التجارة في الهدف ٨ (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) وأشار إليه أساساً كمسألة تتعلق بالوصول إلى الأسواق وخفض التعريفات الجمركية. ولم يُحدّد على نحو واضح الأساس المنطقي للمضي في "إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز". ولذلك ينبغي النظر إلى التجارة الدولية، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بوصفها "أداة تمكين" لتحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الإنمائية من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع. ويمكن للفرص التي تتيحها التجارة الدولية، إذا ما استُغلت على نحو سليم، أن تكون بمثابة أداة قوية تدفع باتجاه خلق فرص العمل، وإتاحة استخدام الموارد بكفاءة، وتوفير الحوافز لمنظمي المشاريع، وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين مستويات المعيشة في البلدان كافة. والتجارة تساعد في تهيئة الأوضاع الاقتصادية المواتية لتحقيق الأهداف الإنمائية. ولكن الأوضاع التي تسير التجارة في ظلها، واتساق السياسة التجارية مع سائر السياسات، هما اللذان يُحفزان الآثار الإيجابية للتجارة. ومن ثمّ، فبالإضافة إلى التركيز على الأهداف والغايات والمؤشرات، من المهم التركيز أيضاً على تحديد أنواع السياسات الوطنية والسياقات الدولية التي من شأنها أن تُسخّر القوة التمكينية للتجارة لأغراض تحقيق التنمية والعمل من هذا المنطلق على تصميم إطار متماسك لدعم الأهداف والمؤشرات المتصلة بتنفيذ مجموعة السياسات وتهيئة الأوضاع اللازمة لبلوغ الغايات المرجوة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-50204 130314 140314



* 1 4 5 0 2 0 4 *

مقدمة

١- إن صياغة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة ستدخل في إطار العمليات الحكومية الدولية في وقت لاحق من عام ٢٠١٤. وستُطلق الدورة التاسعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة لمفاوضات رسمية بشأن مضمون الخطة بغية الاتفاق على "إطار: ١" ينطلق من ثلاثة مبادئ أساسية هي: احترام حقوق الإنسان، والمساواة، والاستدامة؛ و"٢" يُنظّم الأهداف الرئيسية ضمن أربعة أبعاد مترابطة ترابطاً قوياً، وهي: التنمية الاجتماعية الشاملة، والاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية الشاملة، والسلام والأمن^{(١)(٢)}. وحتى موعد انطلاق المفاوضات الحكومية الدولية، تتواصل المداولات بشأن القضايا الرئيسية في مسارات مستقلة ولكن مترابطة، بما في ذلك مسار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في إطار عمليات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، ومنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، والمشاورات المواضيعية أو القطرية مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

٢- وتبحث هذه المذكرة المساهمة التي تقدمها التجارة الدولية بوصفها أداة تمكينية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة، وتقتراح مجالات السياسة العامة والتدابير الرديفة التي يمكن أن تُعزّز دور التجارة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أولاً- التجارة كأداة تمكينية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع

٣- تُشكّل التجارة الدولية أداة تمكينية قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وتؤيد الدراسات التحريية ووجهة النظر هذه بأدلة قوية تثبت أن زيادة المشاركة في التجارة الدولية يمكن أن تُحفّز النمو الاقتصادي الذي يشكّل بدوره شرطاً ضرورياً لتحقيق نتائج إنمائية أوسع نطاقاً. فعن طريق ربط الأسواق العالمية بالمنتجين والمستهلكين في البلدان النامية، توفر التجارة - من خلال الصادرات والواردات معاً - قناة بالغة الأهمية لتدفق الأموال والتكنولوجيا والخدمات اللازمة لزيادة تحسين القدرة الإنتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وهذه ضرورية بدورها من أجل التحوّل الهيكلي للاقتصادات. ومن الأمثلة على ذلك المسار الإنمائي الذي انتهجته مؤخراً البلدان النامية في شرق وجنوب - شرق آسيا. فثمة عامل أساسي يكمن خلف النمو الاقتصادي السريع الذي حققته هذه البلدان، وهو أنها تمكنت من تعزيز

(١) فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ٢٠١٢، تحقيق المستقبل الذي نريده للجميع، تقرير مقدّم إلى الأمين العام. متاح على الرابط التالي:

http://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/untt_report.pdf

(٢) الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه". (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق).

قدراتها الإنتاجية والتصديرية التنافسية، في القطاع الزراعي وقطاع المنسوجات/الملابس أولاً، ثم في قطاع المصنوعات الكثيفة العمل التي تحولت أحياناً تحولاً سريعاً إلى صناعات عالية التكنولوجيا مثل صناعة الإلكترونيات. وقد كان النمو الذي حققته هذه البلدان بفضل الصادرات نتيجة لانفتاح تجاري استراتيجي، فضلاً عن انتهاج سياسات مكتملة لقوة التجارة كأداة تمكينية بما لها من تأثيرات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤- ويُشكل النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً للحد من الفقر، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. فعندما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما كبيراً بما فيه الكفاية، قد يصبح الحد من الفقر، بدرجة كبيرة، مسألة إعادة توزيع للدخل. وفي البلدان النامية ذات مستويات الدخل المنخفضة، لا تكون تحويلات إعادة التوزيع هذه كافية وحدها لتحقيق هدف الحد من الفقر، بل إنها قد تكون منوثة له. ويتطلب الحد من الفقر، في هذه الحالات، تحقيق نمو اقتصادي من حيث زيادة نصيب كل فرد من السكان من المكاسب المُحقَّقة، أي من حيث بلوغ مستوى أعلى لناتج العامل الواحد، وهو مستوى يقارب عادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٥- أما تأثير التجارة على الدخل القومي فيمكن أن يُسمى "قناة الدخل". فالتجارة يمكن أن تزيد فرص توليد الدخل المتاحة للاقتصاد عبر قنوات منها "تصريف الفائض"^(٣). ومن خلال قناة الدخل، تؤثر المشاركة في التجارة الدولية على مجموعة واسعة من النتائج الإنمائية بما لها من تأثير في الأسعار النسبية في الاقتصاد المحلي. وقد تؤثر تغيرات الدخل في الحوافز التي يتعين على مجموعات معينة أن تنظر فيها عندما تُقرر أن تنضم، أو لا تنضم، إلى قوة العمل الرسمية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على الإدماج الاجتماعي فيما يتعلق، مثلاً، بالمساواة بين الجنسين.

٦- وبالإضافة إلى قناة الدخل، توجد قنوات غير متصلة بالدخل تربط بين التجارة والنتائج الإنمائية. فالتجارة يمكن أن تخفض تكلفة السلع والخدمات التي لا تكون متاحة محلياً بأسعار معقولة، وتحسّن نوعيتها وتزيد من تنوعها في السوق. فتوفر مجموعة أفضل وأكثر تنوعاً من عوامل مدخلات الإنتاج المستوردة (مثل الوقود والمواد الخام، والسلع الوسيطة، والمعدات والآلات) يخفض تكاليف الإنتاج ويمكن أن يتيح الإنتاج الذي قد لا يكون، لولا ذلك، ممكناً من الناحية العملية في البلد المعني. ويؤدي تحسين الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، مثل الأدوية واللقاحات، والمعدات الطبية، والأغذية، والطاقة والسلع ذات الصلة بالبيئة، إلى تحقيق مكاسب إنمائية مباشرة لصالح المستهلكين، فضلاً عن أنه يحسن الفعالية من حيث الكلفة فيما يخص وجهاً معيناً من أوجه الإنفاق العام، كالإنفاق على الرعاية الصحية

(٣) يوفر الوصول إلى الأسواق الدولية قناة "لتصريف الفائض" من خلال تمكين الاقتصاد من الاستخدام الأفضل (الأكثر ربحية مثلاً) للموارد التي كانت في السابق غير مستخدمة، أو مستخدمة استخداماً ناقصاً، بسبب تدني مستوى الطلب في السوق المحلية.

مثلاً^(٤). كما أن التجارة الدولية، بمراعاتها للأفضليات البيئية للشركات والمستهلكين في الأسواق العالمية، يمكن أن تؤدي بالتالي إلى تعزيز نقل السلع والخدمات والتكنولوجيات البيئية وأساليب الإنتاج المستدام والمنصف اجتماعياً عبر البلدان.

٧- ومن الواضح أن الصلة بين التجارة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر لا تنشأ تلقائياً. بل ينبغي السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والحد من الفقر كهدف مدروس يتمثل في زيادة المشاركة في التجارة الدولية. فالتجارة تشكل بالفعل جزءاً كبيراً من اقتصادات أقل البلدان نمواً؛ فقد ارتفع متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان من ٢٧ (١٩٨٦-١٩٩٠) إلى ٦٠ (٢٠٠٨-٢٠١٢) في المائة^(٥). كما أن معدل النمو السنوي لناتجها المحلي الإجمالي كان مرتفعاً، خصوصاً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، حيث بلغ نحو ٧ في المائة في السنة مقارنة بمعدل قدره ٣ في المائة في البلدان النامية ككل^(٦). إلا أن معدل الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً كان أدنى بكثير من مثيله في البلدان النامية ككل. وظل معدل انتشار الفقر في أقل البلدان نمواً^(٧)، في السنوات الأخيرة، مرتفعاً إلى حد كبير - حيث بلغ في حالات كثيرة أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع السكان - مقارنةً بالبلدان النامية الأخرى التي تتراوح معدلاتها بين نحو ١٠ في المائة وأقل من ٢ في المائة^(٨).

٨- ومن الأمور التي يمكن أن تفسر هذا الاختلال في الصلة بين التجارة والنمو والحد من الفقر ما يتمثل في الهيكل التصديري للبلدان المنخفضة الدخل، وهو هيكل يتركز تركيزاً شديداً في بضعة قطاعات. فالجموعات الفقيرة والمهمشة في البلدان المنخفضة الدخل توجد في معظمها في القطاعات غير التجارية. وفي المرحلة الأولية من تحسين المشاركة في التجارة الدولية، قد يزداد تفاوت الدخل سوءاً، حيث تتحقق مكاسب التجارة لصالح أولئك المنخرطين في القطاعات التجارية. وغالباً ما يُساء فهم هذه النتيجة باعتبارها من النتائج غير المرغوب فيها للتجارة. ولكن هذه النتيجة ليست ناشئة عن التجارة: بل عن جملة أسباب منها أن حكومات البلدان المنخفضة الدخل تفتقر إلى ما يكفي من القدرات المالية أو المؤسسية الضرورية لاتخاذ تدابير تكميلية تيسر نقل المكاسب الناشئة عن التجارة إلى الفقراء. ويمكن للبلدان المنخفضة الدخل أن تستفيد كثيراً من الدعم الدولي في هذه المجالات، وهذا هو السبب الذي يجعل من الضروري إقامة شراكة عالمية، بالإضافة إلى الإجراءات

(٤) فعلى سبيل المثال، ثمة أدلة على أن تحسين لوجستيات التجارة الدولية - الذي يخفض تكاليف التجارة - يمكن أن يساعد في زيادة معدلات التلقيح في البلدان النامية، لأن تناول هذه المنتجات يتطلب إجراءات محددة.

(٥) World Bank, 2013, World Development Indicators

(٦) UNCTAD Globstat database

(٧) مقاساً بالنسبة إلى عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، أي على ١,٢٥ دولار في اليوم كمعادل للقوة الشرائية.

(٨) World Bank, 2013, World Development Indicators

الوطنية، لكي تتمكن هذه البلدان من الاستفادة إلى أقصى حد من قوة التجارة الدولية كأداة تمكينية لتحقيق التنمية.

المعالجة المحدودة لموضوع التجارة الدولية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية

٩- تؤدّي المشاركة في التجارة الدولية إلى تحسين البيئة الاقتصادية المواتية لتحقيق أهداف إنمائية أوسع نطاقاً مثل الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، والصحة والاستدامة البيئية. إلا أن دور التجارة كأداة تمكينية لتحقيق التنمية أو، بمعنى آخر، دور النمو الاقتصادي الشامل ككل، لا ينعكس على نحو وافي في الأهداف الإنمائية التي حددتها الأمم المتحدة لهذه الألفية. فالأهداف الإنمائية للألفية، بإشارتها إلى التجارة الدولية بوصفها "غايات" تدرج في إطار الهدف ٨ (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية)، لا تركز إلا على جانبين اثنين من جوانب السياسات التجارية، وهما: (أ) إقامة "نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز" (الهدف ٨-ألف)؛ و(ب) تحسين فرص وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، من خلال إتاحة وصولها على أساس الإعفاء من التعريفات الجمركية ومن تحديد الحصص، بغية معالجة احتياجاتها الخاصة (الهدف ٨-باء). ويمكن اعتبار كلا الهدفين من الأعمال غير المنجزة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف ٨-ألف: النظام التجاري

١٠- بخصوص الهدف ٨-ألف، يلاحظ أنه على الرغم من أهمية وجود نظام تجاري مفتوح وقائم على القواعد وشفاف وغير تمييزي، لم يتبين بوضوح من صيغة الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية كيف يتفاعل هذا النظام التجاري مع عملية التنمية، وكيف يفضي إلى تحقيقها. فمن أجل النهوض بالتنمية، لا بد من إيلاء الأولوية في النظام التجاري الدولي للقضايا والقطاعات التي تهم البلدان النامية. وبما أن هذا هو بالتحديد السبب الذي استدعى إطلاق جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار جدول الدوحة الإنمائي، فإن من المؤسف أن هذه الجولة لم تُختتم بعد وقد مضى على إطلاقها ١٢ سنة. وقد كان المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في بالي بإندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أول مؤتمر يُعقد في إطار جولة الدولة وينجح في عقد عدد من الاتفاقات، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. ويُنظر إلى هذا الاتفاق باعتباره مساهمةً إيجابيةً في اتجاه تيسير التجارة الدولية عن طريق إزالة الحواجز غير الضرورية وتوحيد المعايير ذات الصلة. وهو يوفر للبلدان النامية أوجه مرونة من حيث التنفيذ التدريجي، فضلاً عن مدها بالمساعدة التقنية في المجالات الضرورية لتنفيذ الاتفاق تنفيذاً كاملاً. إلا أن طول جولة الدوحة وتعقدها والمكاسب المتواضعة التي تحققت حتى الآن - رغم التقدم الجدير بالثناء الذي أحرز في بالي - هي أمور دفعت باتجاه عقد مجموعة متعدّدة من اتفاقات التجارة الإقليمية واتفاقات

التجارة الحرة، وغير ذلك من الترتيبات، الأمر الذي لا ييسر بقيام نظام تجاري متعدّد الأطراف يكون مفتوحاً وشفافاً وقائماً على قواعد.

١١- ولأسباب منها التصدي لصعوبة التفاوض على اتفاقات على مستوى متعدّد الأطراف، أصبحت اتفاقات التجارة الحرة المبرمة على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية تشكل أدوات رئيسية للسياسة التجارية في جميع البلدان تقريباً سواء أكانت بلداناً متقدّمة أم نامية. وبالنظر إلى أن عدد اتفاقات التجارة الحرة النافذة على نطاق العالم يبلغ حالياً أكثر من ٣٠٠ اتفاق، أي ضعف عددها منذ عام ١٩٩٥، أصبح النظام التجاري الدولي اليوم أكثر تعقيداً وتفتتاً مما كان عليه عند انطلاق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد باتت من الممارسات الشائعة أن تنخرط البلدان في الوقت نفسه في عدد من اتفاقات التجارة الحرة. وبالنظر إلى أن المصالح التجارية تشكل الدافع الرئيسي لإبرام اتفاقات تجارة حرة، فإن القليل من اتفاقات التجارة الحرة "الكبرى" الأحدث عهداً يشمل أقل البلدان نمواً.

١٢- وتنطوي اتفاقات التجارة الحرة وغيرها من الترتيبات المتعدّدة الأطراف على مزايا ومساوئ بالنسبة للتنمية. ويشمل الجيل الجديد من اتفاقات التجارة الحرة، التي يُشار إليها غالباً باسم "ترتيبات التكامل الأعمق"، مجالات مثل المشتريات الحكومية، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وحقوق الملكية الفكرية، والبيئة، والآليات المخصصة لتسوية المنازعات، وسياسات المنافسة، واتفاقات الاعتراف المتبادل. وهذا يمكن أن يعود بالنفع على البلدان التي تتمتع بالقدرة على تنفيذ التزاماتها في إطار ترتيبات التكامل الأعمق هذه. إلا أن هذا يمكن أن يفضي أيضاً إلى تهميش بعض البلدان ضمن النظام التجاري الدولي إذا كانت هذه البلدان غير راغبة في الانضمام إلى هذه الترتيبات أو غير قادرة على مجاراة وتيرتها وعمقها. وعلاوة على ذلك، فإن اتفاقات التجارة الحرة بحكم تعريفها (كاتفاقات تشمل عدّة أطراف) لا يمكن أن تنظم تلك المجالات التي تتطلب مشاركة جميع الأعضاء المعنيين على المستوى المتعدّد الأطراف. وهذا ينطبق، مثلاً، على مجال الدعم المحلي لقطاع الزراعة، وهو مجال هام من مجالات السياسة العامة للبلدان النامية لا تتناوله (ولا يمكن أن تتناوله) اتفاقات التجارة الحرة.

١٣- ويتطلّب الأمر مزيداً من التحليل للصلات بين اتفاقات التجارة الحرة والأهداف الإنمائية، أي تحديد كيفية جعل اتفاقات التجارة الحرة تعمل بفعالية كأدوات للتنمية. فالبحوث الحالية لا تدل إلا على ضرورة إجراء تقييم متعمّق لما يترتب على بعض الأحكام المعينة وهيكل التكامل من آثار على التجارة وكذلك على النتائج الإنمائية مثل الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، والتقدّم التكنولوجي من خلال عمليات نقل التكنولوجيا على المستوى الدولي.

١٤- وثمة جانب آخر من جوانب النظام التجاري التي تتطلّب مزيداً من التحليل، وهو يتمثّل في المفاضلة بين الفوائد الناشئة عن انتهاج سياسة تجارية ملزمة بموجب الالتزامات المتعدّدة الأطراف و/أو الإقليمية، من جهة، وضرورة توافر المرونة اللازمة لتكييف السياسات

التجارية والإئتمانية مع الظروف الدولية (أي "الحيز السياسي")، من جهة أخرى. وهناك بعض الأدلة على أن الالتزام بانتهاج سياسات محددة يتزع إلى زيادة تدفقات التجارة والاستثمار، لأن ذلك يهيئ للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بيئة شفافة ويمكن التنبؤ بها، ويكسب بعض سلوكيات التماس الدخل الريعي في الاقتصاد المحلي. إلا أنه لكي تكون أي عملية إصلاح للسياسات فعالة، فلا بد من تكييفها مع الاحتياجات والظروف المحددة للبلد المعني. ويتطلب التفاوض على اتفاقات تجارة حرة بين شركاء ذوي أوزان اقتصادية غير متكافئة، كما في حالة اتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب، إجراء تحليل متأن من أجل المرح على نحو سليم بين موجبات السياسة الملزمة من جهة، وحيز التحرك السياسي، من جهة ثانية. وتوفر المعاملة الخاصة والتمايزة في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف والتفضيلية قدرًا ما من الحيز السياسي، مثل إعفاء أقل البلدان نموًا من التعهد بتنفيذ التزامات معينة.

الهدف ٨-باء: إتاحة الوصول إلى الأسواق

١٥- وفيما يخص الهدف ٨-باء، يلاحظ التقرير الحديث الذي يتتبع سير تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإئتمانية للألفية أن ما نسبته ٨٣ في المائة من صادرات أقل البلدان نموًا إلى الاقتصادات المتقدمة قد دخلت إلى تلك الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية في عام ٢٠١١، مقارنةً بما يزيد قليلاً عن ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٠^(٩). ورغم أن التعريفات الجمركية قد أصبحت عموماً أدنى بكثير الآن مما كانت عليه خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، لا تزال هناك بواعث قلق بالغ في قطاعات معينة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق. ففي أسواق البلدان المتقدمة، لا تزال الذرى التعريفية وتساعد التعريفات في قطاعات مثل الزراعة يفرضان حواجز كبيرة أمام صادرات العديد من البلدان النامية. فبين عام ٢٠٠٠ و عام ٢٠١١، لم يُخفّض متوسط التعريفات الجمركية المفروضة من قبل البلدان المتقدمة على قطاعي المنتجات الزراعية والألبسة - وهما القطاعان الرئيسيان اللذان يتسمان بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية - إلا تخفيضاً تدريجياً، وهو لا يزال في حدود ٨ في المائة مقارنةً بمتوسط التعريفات المفروضة على صناعات أخرى البالغ نحو ١ في المائة^(١٠). أما التعريفات في الجنوب (أي في البلدان النامية) فهي عموماً أعلى مما هي عليه في الشمال. ولذلك فإن فتح الأسواق بين الجنوب والجنوب يمكن أن يزيد من تعزيز نمو التجارة بين الجنوب والجنوب التي شهدت توسعاً كبيراً في السنوات الأخيرة لأسباب منها حدوث زيادة سريعة في الطلب في اقتصادات مجموعة "BRICS" - أي الاتحاد الروسي وإندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند.

(٩) *The Global Partnership for Development: The Challenge We Face - Millennium Development Goals Gap Task Force Report 2013* (New York, United Nations publication, Sales No. E.13.I.5)

(١٠) المرجع نفسه.

١٦ - ويُضاف إلى ذلك، بل ربما الأهم من ذلك، أن الهدف ٨-باء يُغفل حقيقة أن الوصول إلى الأسواق في سياق التجارة الدولية هو أمر لم تعد تحدده التعريفات الجمركية في المقام الأول. فالتدابير غير التعريفية، أي التدابير التنظيمية المتخذة وراء الحدود، مثل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والمعايير التقنية، تُقيّد على نحو متزايد التدفّقات التجارية، خصوصاً التدفّقات من أقل البلدان نمواً. وتواجه الصادرات الزراعية من البلدان المنخفضة الدخل تعريفات جمركية تبلغ في متوسطها ٥ في المائة في الاقتصادات المتقدّمة. وعندما يُحسب أثر التدابير غير التعريفية المُقيّد للتجارة بمكافئته التعريفية، يرتفع متوسط حجم حاجز استيراد مجموعة ما من المنتجات إلى ٢٧ في المائة^(١١). ومن ذلك مثلاً أنه لكي يُصدّر مزارع من صغار المزارعين في بلد من أقل البلدان نمواً منتجاً زراعياً إلى بلد متقدم، يتعين عليه أن يتنافس مع مزارع يتلقى دعماً من بلد متقدم وأن يحصل على شهادات من مختبرات معتمدة، وأن يفهم تماماً الهياكل التعريفية المعقدة وكيفية الاستفادة من حصص المعدلات التعريفية، إن وجدت، وأن يجد سبيل نقل كفاءة وميسورة الكلفة، وأن يمر عبر نقاط الفحص والتفتيش الحدودية لبلد المقصد، وأن يراعي المعايير الخاصة للمشتري في بلد المقصد، وما إلى ذلك. وبالتالي فإن مجرد خفض التعريفات قد يجعل من تحرير التجارة أمراً لا معنى له في إطار هذا السيناريو. وعلى المديين المتوسط والطويل، يمكن أن يصبح الامتثال للمعايير واللوائح التنظيمية الصارمة في أسواق الصادرات مرتبطاً بمستويات أعلى لجودة الإنتاج، ومن ثم بأسعار وقيمة مضافة أعلى لصادرات البلدان النامية. إلا أنه على المدى القصير، يمكن للتدابير غير التعريفية أن تقلص بصورة مباشرة القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية وذلك بالنظر إلى أن الامتثال للوائح التقنية أو لأنظمة السلامة في الخارج يزيد من تكاليف الإنتاج الثابتة، والمتغيرة في بعض الأحيان.

١٧ - وتتخذ السياسات العامة الرامية إلى التصدي للتحديات التي تطرحها التدابير غير التعريفية في أسواق الصادرات شكلين رئيسيين: مساعدة الشركات على مواجهة التكاليف التي يفرضها الامتثال للمعايير الأجنبية عن طريق تحسين عملياتها الإنتاجية؛ وبناء القدرات في مجال المعايير الوطنية والإقليمية، بما في ذلك زيادة مشاركة البلدان النامية في الهيئات المعنية بوضع المعايير الدولية. ومن المهم هنا ملاحظة أن التدابير السياساتية الرامية إلى التخلص من تأثير التدابير غير التعريفية في الأسواق الخارجية، فضلاً عن ترشيد هذه التدابير في جانب الاستيراد، يمكن أن تكون لها صلة مباشرة بالأهداف الإنمائية الواسعة للبلد. وهذا يرجع إلى أن المعايير التقنية ومعايير السلامة الخاصة بالمنتجات، مثلاً، هي معايير يُقصد بها في المقام الأول مراعاة الشواغل المشروعة لكل بلد، مثل الشواغل المتعلقة بسلامة المستهلك والصحة والبيئة. ولهذا السبب، قد يلزم إجراء تحليل متأن من أجل تقييم ما إذا كان من المفيد اتباع النهج الذي انتهجه العديد من البلدان النامية في السنوات الأخيرة والذي يتمثل في اختيار

(١١) UNCTAD, 2012, *Non-Tariff Measures to Trade: Economic and Policy Issues for Developing Countries* (New York and Geneva, United Nations publication)

استنساخ وتكييف المعايير التقنية ومعايير السلامة التي يطبقها الشركاء التجاريون الرئيسيون من خلال اتفاقات التجارة الحرة، خصوصاً تلك الاتفاقات المعقودة بين الشمال والجنوب^(١٢).

ثانياً - استغلال الروابط بين التجارة والتنمية

ألف - مد الجسور بين التجارة والتنمية

١٨ - على الرغم من إمكانات تحقيق التكامل بين الأهداف التجارية والأهداف الإنمائية، فإن السياسة التجارية لا تكفي بحد ذاتها لتعزيز التنمية الشاملة للجميع. وكما ذكر آنفاً، فإن مجموعتي الأهداف - أي أهداف تعزيز التجارة وأهداف تحقيق التنمية الشاملة للجميع - قد تبدوان أحياناً متعارضتين مثلما يحدث عندما يزيد تفاوت مستويات الدخل في بلد ما في الوقت الذي يتوسع فيه اقتصاده من خلال زيادة مشاركته في التجارة الدولية. وفي هذه الحالات، تتمثل الاستجابة السياساتية الأمثل في الحفاظ على الانفتاح التجاري مع اعتماد مجموعة من السياسات التكميلية ("الرديفة") مثل شبكات الأمان الاجتماعي وغير ذلك من سياسات الضرائب والتحويلات.

١٩ - وهناك أيضاً مجموعة سياسات في المجالات الاقتصادية الرئيسية يمكن تصورها كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز التجارة وتحقيق الأهداف الإنمائية في الوقت نفسه. ويلزم أن يكون هناك تآزر بين السياسات الاقتصادية - النقدية والمالية، وسياسات العمالة والتجارة والاستثمار والصناعة والبيئة والنقل - والسياسات الاجتماعية - في مجالات التعليم والتدريب، والسكان والصحة والحماية الاجتماعية - كما ينبغي أن تكون هذه السياسات أداة مفيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٢٠ - ثم إن الحاجة إلى اتساق السياسات على المستوى الوطني، إلى جانب وجود إطار تجاري داعم على المستوى الدولي، تتجلى بصفة خاصة في حالة قطاع الزراعة. فلا يزال ثلث سكان العالم يجدون سبيل رزقهم في قطاع الزراعة، ويعيش في الأرياف ثمانية أشخاص من بين كل عشرة من الفقراء العاملين، ولا يزال ٨٧٠ مليون شخص يعانون من نقص التغذية. وعلى الرغم من الفوائد التي يمكن أن تتأتى من الحد من فضلات الأغذية وهدرها، فإن حقيقة الأمر هي أنه سيتعين بحلول عام ٢٠٥٠ تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي العالمي

(١٢) تشير دراسة حديثة أجراها ديسيديه وآخرون (Desidier et al) أيضاً إلى أن التكامل العميق المرتبط بالأحكام المتعلقة بالمعايير الواردة في اتفاقات التجارة الحرة يؤدي إلى توسيع التجارة بين البلدان النامية والشمال ولكن على حساب تجارة هذه البلدان مع شركائها الجنوبيين غير المنتمين إلى كتلتان. (Disdier AC, Fontagné L and Cadot O, 2014, North-South standards harmonization and international trade, *The World Bank Economic Review*, 1-26.)

بنسبة ٦٠ في المائة عن مستويات عام ٢٠١٥ من أجل إطعام ٩ بلايين شخص^(١٣). ولذلك فإن الأهداف والغايات البالغة الأهمية الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمتعلقة باستئصال الفقر والحد من الجوع والتكيف مع تغير المناخ ستظل على الأرجح غير منجزة إذا لم يتعزز التفاعل الإيجابي بين السياسات التجارية والسياسات الزراعية على المستوى الوطني وإذا ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف يُخفق في التصدي لمشكلة الإعانات الضارة والتشوهات الكبيرة في الإنتاج والتجارة الزراعيين.

باء- قطاعات الخدمات والاستدامة الاقتصادية

٢١- تؤدي قطاعات الخدمات دوراً متزايد الأهمية في تعزيز النمو الاقتصادي وكذلك في جعل هذا النمو شاملاً للجميع. ومن الأمثلة على ذلك مجالات النقل والبنية التحتية والخدمات اللوجستية. فتحسين ربط البلدان النامية بالأسواق العالمية أمر أساسي للحفاظ على قدرتها التنافسية في التجارة الدولية فحسب وإنما أيضاً لتوزيع المكاسب المتأتية من التجارة توزيعاً شاملاً للجميع. وتؤدي تكاليف النقل المحلية إلى توسيع الفجوة بين الأسعار الدولية والأسعار الاستهلاكية في البلدان النامية. وإذا لم تكن أسواق النقل قادرة على المنافسة، يحصل الوسطاء على جزء من المكاسب التي يمكن أن تنشأ عن التجارة، مما يقلص قدرة التجارة على تعزيز التنمية الشاملة للجميع.

٢٢- وينطبق ذلك أيضاً على خدمات الاتصالات. فالأسواق التنافسية في هذا القطاع تعزز الحلول الابتكارية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك استخدام الهواتف الخليوية في عمليات تحويل الأموال والمدفوعات وغير ذلك من الأنشطة المالية كما في حالة اتحاد شرق أفريقيا. وقد أتاحت هذه الخدمات إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية للمستبعدين من النظام المصرفي الرسمي. ويمكن لزيادة التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي في تنظيم تحويل الأموال بواسطة الهواتف النقالة، بسبب منها مثلاً انتهاج سياسة للمنافسة على المستوى الإقليمي، أن يؤدي إلى توسع استخدام التكنولوجيا داخل الإقليم، الأمر الذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الإقليمي^(١٤).

٢٣- وتشكل التحويلات المالية مصدراً بالغ الأهمية للأموال اللازمة للتخفيف من حدة الفقر والجوع وتحقيق التنمية. وقد أشارت تقديرات دراسة شملت ٧٧ بلداً نامياً إلى أن زيادة بنسبة ١٠ في المائة في التحويلات المالية تفضي إلى انخفاض بنسبة ٣,١ في المائة في عدد

(١٣) Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2013, *FAO Statistical Yearbook 2013: World Food and Agriculture* (Rome).

(١٤) UNCTAD, 2012, *Mobile Money for Business Development in the East Africa Community: A Comparative Study of Existing Platforms and Regulations* (Geneva, United Nations publication).

السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم^(١٥). وترتبط التحويلات المالية بأسلوب التوريد ٤ (وجود الأشخاص الطبيعيين) في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، فضلاً عن الهجرة الأطول أجلاً. وعلى النقيض من الاستثمار الأجنبي المباشر والديون الخاصة وأسهم حواظ الاستثمارات، ظلت التحويلات المالية أكثر استقراراً خلال فترة الأزمة التي اندلعت في عام ٢٠٠٨؛ ويُضاف إلى ذلك أن هذه التحويلات كثيراً ما تُستخدم لمواجهة التقلبات الدورية في اقتصاد بلد المنشأ، حيث توفر شريان حياة للفقراء خلال فترات التراجع الاقتصادي. والواقع أن التحويلات المالية زادت بما يقدر بنحو ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ لتصل إلى ٤١٤ مليار دولار، أي أعلى بكثير من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية^(١٦).

٢٤- ويُعدّ قطاع الخدمات المالية التنافسية قطاعاً أساسياً أيضاً لتحقيق أقصى قدر من الفوائد من تحويلات العمال، حيث إن هذه التحويلات تشكل مصادر بالغة الأهمية للتمويل اللازم لتخفيف حدة الفقر والجوع وتحقيق التنمية. وقد جاء في تقرير *أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٢* الصادر عن الأونكتاد أن قنوات التحويلات الرسمية لمعظم أقل البلدان نمواً تخضع حالياً لسيطرة عدد قليل من مقدمي هذه الخدمات. وتؤدي ممارسة "الاتفاقات الحصرية" التي تحدث في الغالب في البلدان الأفريقية المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً إلى خنق المنافسة من خلال منع المنافسين من الدخول إلى السوق، الأمر الذي يسفر عندئذ عن ارتفاع الرسوم^(١٧). وعلى المستوى العالمي، تبلغ رسوم التحويلات نحو ٩ في المائة. وترتفع هذه النسبة المثوية كلما صغر المبلغ المُحوّل وكلما كان البلد المتلقي أقل تقدماً. وكثيراً ما تتجاوز الرسوم المطبقة في بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى نسبة ٢٠ في المائة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تخفيضاً بنسبة ٥ في المائة في تكاليف التحويلات يؤدي إلى وفورات تبلغ نحو ١٥ مليار دولار. ويدعو التقرير إلى تعزيز المنافسة في هذه السوق من جهة، ومعالجة القضايا التنظيمية، من جهة ثانية. ومن شأن التوصل هنا إلى إقامة التوازن الصحيح بين المنافسة والتنظيم أن يعزز الفوائد الإنمائية الناشئة عن التحويلات المالية.

٢٥- وعلى العموم، يمكن للتجارة الدولية في الخدمات أن تعزز كثيراً المساهمات في تحقيق التنمية الشاملة للجميع، خصوصاً في البلدان النامية. وتتسم التجارة في الخدمات بالمرونة والقدرة على التكيف، وهي تتيح فرصاً لتحقيق دخل أعلى وخلق فرص العمل. وقد نما هذا القطاع بوتيرة أسرع من نمو التجارة في السلع في العقد الأخير (٢٠٠١-٢٠١٢) حيث بلغ

UNCTAD, 2011, *Impact of Remittances on Poverty in Developing Countries* (New York and Geneva, United Nations publication) (١٥)

UNCTAD, 2012, *Mobile Money for Business Development in the East Africa Community: A Comparative Study of Existing Platforms and Regulations* (Geneva, United Nations publication) (١٦)

UNCTAD, 2012, *The Least Developed Countries Report 2012: Harnessing Remittances and Diaspora Knowledge to Build Productive Capacities* (New York and Geneva, United Nations publication, Sales No. E.12.II.D.18) (١٧)

متوسط معدل نموه ١١ في المائة على المستوى العالمي، و١٤ في المائة في البلدان النامية، و١٠ في المائة في البلدان المتقدمة. ورغم أن البلدان تستطيع أن تسخر التجارة في الخدمات لأغراض تحقيق هدي النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ينبغي للبلدان النامية أن تضمن مراعاة الخصائص المتعددة لقطاعات الخدمات - وإمكانات إسهامها الإيجابي في العوامل الخارجية المؤثرة التي يمكن أن تنشأ - وأن تكفل وجود أنظمة ومؤسسات وسياسات ملائمة لتحقيق النتائج المرجوة^(١٨).

جيم - المنافسة والتجارة والتنمية الاقتصادية

٢٦- تعزز سياسة المنافسة قدرة البلدان النامية على الاستفادة الكاملة من الانفتاح التجاري. وتكفل سياسات وقوانين المنافسة أن تظل الأسواق مفتوحة وتنافسية من أجل تخصيص موارد الاقتصاد بكفاءة. ويمكن للإنفاذ الصارم لقانون المنافسة أن يشكل أداة قوية من أدوات السياسة العامة لضمان ألا يؤدي عمل الأسواق إلى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وإنما أيضاً الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مثال جنوب أفريقيا حيث يسهم قانون المنافسة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لهذا البلد، مثل خلق فرص العمل والحفاظ عليها، والمشاركة المنصفة في الاقتصاد من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوزيع الملكية توزيعاً أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً من الناحية العرقية^(١٩).

٢٧- وتؤثر الممارسات والاحتكارات المانعة للمنافسة تأثيراً ضاراً بالمستهلكين، وبخاصة الفقراء، من خلال رفع الأسعار. وتدلل دراسة أجراها البنك الدولي على أن البلدان النامية استوردت في عام ١٩٩٧ ما قيمته ٥٤,٧ مليار دولار من السلع من صناعات تشمل الإسمنت والمواد الكيميائية والمعادن، في عمليات انخرطت فيها الشركات في ترتيبات لتثبيت الأسعار في فترة التسعينات من القرن الماضي^(٢٠). وقد شكلت هذه السلع ما نسبته ٥,٢ في المائة من مجموع الواردات إلى البلدان النامية، أي ما يعادل ١,٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان مجتمعة.

٢٨- ويمكن لسياسة المنافسة أن تكون مكملة للسياسات الصناعية والزراعية. وتؤثر الاحتكارات والممارسات الاستيعادية المانعة للمنافسة تأثيراً سلبياً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إما من خلال زيادة تكاليف إنتاجها وإما من خلال تقييد إمكانية وصولها إلى الأسواق. ومن ذلك مثلاً أن تركز الشركات في قطاع المدخلات الزراعية (مثل البذور

(١٨) UNCTAD, 2011, *Services, Trade and Development* (New York and Geneva, United Nations publication)

(١٩) TD/B/C.I/CLP/24/Rev.1

(٢٠) Levenstein M and Suslow V, 2001, *Private international cartels and their effect on developing countries*, Background paper for the *World Development Report 2001*, World Bank

والكيماويات الزراعية) وفي عمليات التجهيز والبيع بالتجزئة يؤثر تأثيراً ضاراً على صغار المنتجين الزراعيين. ويمكن للسلطات المعنية بالمنافسة أن تؤدي دوراً في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فاللجنة الكورية للتجارة المنصفة، مثلاً، تقدم دعماً وخدمات استشارية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في علاقتها التجارية مع الشركات الكبيرة للبيع بالتجزئة أو مع كبار المصنعين، وتنفذ تدابير بالتعاون مع مؤسسات أخرى بهدف النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٩- كما أن قوانين وسياسات المنافسة يمكن أن تعالج أيضاً الشواغل السائدة في أسواق السلع الأساسية المعرضة لاحتكارات المشترين بسبب نقص القوة التفاوضية لصغار المزارعين في مواجهة العدد القليل من الشركات المشترية التي عادة ما تكون شركات عبر وطنية. ويلاحظ وجود كارتيلات من الشركات المشترية في أسواق منتجات السلع الأساسية الرئيسية مثل البن والقطن والشاي والتبغ والحليب والأسماك، وهي منتجات يعتمد عليها صغار المزارعين في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً اعتماداً شديداً كمصدر رئيسي لإيراداتهم^(٢١). وفي قطاع الخدمات المالية، مثل التحويلات والمدفوعات بواسطة الهواتف الخليوية، يمكن لإنفاذ سياسات وقوانين المنافسة أن يكفل أن تظل هذه الأسواق مفتوحة وتنافسية، مما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة للجميع. ومن شأن هذا أن يعود بالنفع على المستهلكين في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً حيث تؤدي هذه الخدمات دوراً هاماً في تمكين شرائح السكان الأدنى دخلاً عن طريق تزويدهم بالموارد المالية بكلفة أدنى (تحويلات) فضلاً عن تمكين أولئك المستعدين من الحصول على الخدمات المالية الرسمية (المدفوعات بواسطة الهواتف الخليوية) من الاستفادة من هذه الخدمات.

٣٠- وفي تدخلات اللجنة الزامية المعنية بالمنافسة في قطاعات القطن ومنتجات البستنة والدواجن ولحم البقر مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها لإنفاذ سياسات وقوانين المنافسة أن يحقق نتائج طيبة في مجال التنمية المستدامة، خصوصاً في تلك القطاعات التي تعود بالنفع على أفقر قطاعات المجتمع^(٢٢). وفي قطاع البستنة، تمكنت اللجنة، من خلال مراقبة عمليات الاندماج، من ضمان المنافسة وخلق المزيد من فرص العمل في السوق المحلية، مما أسفر بدوره عن زيادة الصادرات الزامية وتحسين القدرة التنافسية لهذا البلد في سوق صادرات قطاع البستنة.

(٢١) Fox EM, 2008, Antitrust, economic development and poverty: The other path. In: Qaqaya H and Lipimile G, eds., *The Effects of Anti-competitive Business Practices on Developing Countries and Their Development Prospects*. United Nations, New York and Geneva: 179–206

(٢٢) Kaira T (2008). The role of competition law and policy in alleviating poverty – The case of Zambia. In: Qaqaya H and Lipimile G, eds., *The Effects of Anti-competitive Business Practices on Developing Countries and Their Development Prospects*. United Nations, New York and Geneva: 133–178

٣١- وتضطلع السلطات المعنية بالمنافسة بدور دعوي، إلى جانب دورها المتمثل في إنفاذ قانون المنافسة، فهي يمكن أن تدعو، مع غيرها من المؤسسات الحكومية، إلى إزالة الحواجز التي تعترض التجارة وتقيّد المنافسة. وفي بعض الحالات، يُقيد التنافس على الواردات بسبب فرض تدابير غير تعريفية، بما في ذلك معايير المنتجات ومدونات معايير الصناعات. ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام مثال النرويج التي أزالّت مختلف الحواجز التقنية التي تعترض التجارة في الأسمدة الصناعية، مما أدى إلى زيادة التنافس على الواردات. وقد أُتخذ هذا التدبير بتشجيع من السلطة النرويجية المعنية بالمنافسة.

٣٢- كما أن سياسة المنافسة على المستوى الإقليمي تكفل أيضاً قدرة البلدان الأعضاء في مناطق التجارة الإقليمية على الاستفادة الكاملة من الفرص السوقية الناشئة نتيجة لهذه التدابير. ومن ذلك مثلاً أن الاتفاقات التجارية بين الكيانات المترابطة رأسياً، مثل المصنعين والبائعين بالجملة والتجزئة، يمكن أن تؤثر تأثيراً مائلاً للمنافسة من خلال استبعاد المنتجين والموردين المحتملين في سلسلة الإمداد ذات الصلة^(٢٣). وهذا النوع من التحكم الرأسي ضمن مناطق التجارة الإقليمية قد يحول دون تكامل الأسواق وبالتالي يقلص المكاسب التي يمكن أن تتحقق من خلال التجارة الإقليمية. ومن أجل التصدي لهذا التحدي، تم في إطار بعض الترتيبات الإقليمية بين البلدان النامية، بما في ذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، استحداث قواعد ومؤسسات إقليمية معنية بالمنافسة. وثمة بلدان أخرى في أفريقيا، مثل الدول الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، وفي أمريكا اللاتينية، مثل شيلي وكولومبيا وبيرو، قد اتجهت نحو إنشاء آليات للتعاون الإقليمي في التعامل مع السياسات المانعة للمنافسة في مناطق كل منها.

دال- التجارة والاستدامة البيئية

٣٣- يمكن للتجارة الدولية أن تؤثر على البيئة عموماً وعلى تغير المناخ بصفة خاصة تأثيراً متعدد الأوجه، من خلال (أ) الآثار الناشئة عن حجم التجارة التي تسفر عن تزايد النشاط الاقتصادي؛ و(ب) الآثار الناشئة عن تكوين التجارة التي تفضي إلى تغييرات في هيكل أو أنماط النشاط الاقتصادي؛ و(ج) آثار دعم التكنولوجيا والتغيرات التكنولوجية؛ و(د) الآثار المباشرة الناشئة عن انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن جملة أسباب منها تزايد عمليات النقل البحري والبري والجوي. ومن شأن اعتماد الميزج الصحيح من تدابير السياسات في مجالات التجارة والاستثمار والبيئة وغيرها من التدابير السياسية أن يفضي إلى الاستفادة المثلى من التأثير المتعدد الأوجه للتجارة لتكون بمثابة أداة تمكينية بالغة الأهمية لتحقيق هدف الاستدامة البيئية. وعلى المستوى العالمي، يمكن لتحسين إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات البيئية أن

(٢٣) UNCTAD, 2005, *Exclusionary Anti-competitive Practices: Their Effects on Competition and Development* (Geneva, United Nations publication)

يوفر المزيد من قوة الدفع في اتجاه الاستثمار "الأخضر" ونقل التكنولوجيا التي يمكن أن تُعجّل اعتماداً تكنولوجياً وعملياتاً أقل تلويثاً للبيئة^(٢٤). وعلى المستوى الوطني، تؤدي الفرص التي يتيحها اقتصاد عالمي "مخضوضر" إلى حفز التنوع الاقتصادي الذي يفضي إلى خلق فرص العمل ويرفع مستويات الدخل ويبني الهياكل الأساسية ويحسن مستويات المعيشة. ونتيجة لذلك، تؤدي التجارة إلى تحسين قدرة البلدان على المضي قدماً نحو تحقيق أهدافها الاجتماعية والبيئية والإنمائية. والتجارة الدولية تعزز نقل السلع والخدمات البيئية وأساليب وعمليات الإنتاج المراعية للبيئة عبر البلدان.

٣٤- وقد أخذت التجارة المستدامة في السلع والخدمات القائمة على التنوع البيولوجي تشكل قطاعاً سريع النمو من قطاعات الاقتصاد "الأخضر" تتفاعل فيه سلاسل القيمة المحلية والدولية. وتشير تقديرات أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أن قيمة السوق العالمية لمستحضرات التجميل الطبيعية تبلغ ٢٦ مليار دولار، بينما تبلغ قيمة السوق العالمية للمشروبات الطبيعية قرابة ٢٣ مليار دولار وللمنتجات النباتية قرابة ٨٥ مليار دولار. ويُشار إلى التجارة في العديد من هذه المنتجات القائمة على التنوع البيولوجي باسم "التجارة البيولوجية". وقد أدت هذه التجارة، من خلال إضافة قيمة اقتصادية كبيرة إلى النظم الإيكولوجية، إلى دفع الجهات صاحبة المصلحة في المناطق الريفية إلى حماية موارد التنوع البيولوجي ونظمها الإيكولوجية وإدارتها على نحو مستدام. والعمل في الوقت نفسه على زيادة الدخل من خلال المشاركة النشطة في التجارة الدولية. ومن الأمثلة على ذلك أن الجهات صاحبة المصلحة من القطاع الخاص في بوليفيا والبرازيل وكولومبيا وإكوادور وبيرو قد اندمجت في ما يزيد عن ١٥ سلسلة من سلاسل القيمة التي تورد مدخلات التجارة البيولوجية، بما في ذلك مكونات الغذاء الطبيعي، ومنتجات المستحضرات الصيدلانية ومستحضرات التجميل، ومواد البناء، والزهور ونباتات الزينة، والملابس، بالإضافة إلى السياحة البيئية ومنتجات الحرف اليدوية^(٢٥).

٣٥- وبالنظر إلى أن العالم يصبو إلى الحد من مخاطر تغير المناخ، تسعى البلدان النامية لاتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، فضلاً عن الاستفادة من الفرص الناشئة في مجالي التجارة والاستثمار. ومن الأمثلة على ذلك إنتاج وتجارة الطاقة المتجددة، بما في ذلك أنواع الوقود الأحفوري المنتجة على نحو مستدام. ففي المكسيك، على سبيل المثال، أظهرت دراسة حديثة للأونكتاد أنه إذا استخدمت نفايات المنتجات الزراعية الرئيسية لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية الأحيائية والإيثانول الأحيائي والديزل الأحيائي، فسيكون

(٢٤) يُبذل جهد لتحسين هذا الوصول أعلنت عنه مؤخراً مجموعة من أعضاء منظمة التجارة العالمية تمثل تجارها في السلع البيئية ما يزيد عن ٨٠ في المائة من مجموع التجارة العالمية في هذه السلع (Reuters, 2014, Major trade powers pledge free trade in green goods, 24 January).

(٢٥) UNCTAD, 2012, *Trade and Biodiversity: The BioTrade Experiences in Latin America* (New York and Geneva, United Nations publication).

بإمكان المزارعين المكسيكيين الفقراء الحصول على إيرادات إضافية تتراوح بين ٢,٢ و ٤,١ مليارات دولار^(٢٦).

٣٦- وثمة مجال آخر يربط بين التجارة والتنمية المستدامة، وهو مجال الزراعة العضوية التي تستحوذ الآن على سوق عالمية تبلغ قيمتها قرابة ٧٠ مليار دولار. ويشكل المزارعون في أكثر من ١١٠ بلدان نامية ما نسبته نحو ٧٥ في المائة من مجموع منتجي منتجات الزراعة العضوية في شتى أنحاء العالم وعددهم ١,٨ مليون منتج. ويتيح إنتاج المنتجات العضوية للمزارعين الفقراء في البلدان النامية ممن يستطيعون الوصول إلى الأسواق الدولية الحصول على إيرادات أفضل، كما أنه يمكن أن يتيح لهم خفض تكاليف المدخلات وزيادة خصوبة التربة على نحو مستدام على المدى الطويل^(٢٧).

هاء- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

٣٧- وفقاً للمبادئ الواردة في إعلان ريو، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وإعلان جوهانسبرغ، تشدد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (أي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) وتدعو على وجه التحديد إلى إدماجها على نحو متوازن، من خلال النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

٣٨- ولدى تناول الركن الاجتماعي للتنمية المستدامة وعنصر شموليتها الاجتماعية، لا بد من تحليل تأثير وإمكانات التجارة والسياسة التجارية فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا السياق، من المهم الاعتراف بدور المفهوم المتطور المتمثل في "الاقتصاد الإبداعي" لأنه يثبت قدرته الكبيرة كخيار إنمائي لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل اجتماعياً، بما في ذلك الحفاظ على التنوع الثقافي.

(٢٦) UNCTAD, 2014, *Mexico's Agricultural Development: Perspectives and Outlook*, (New York and Geneva, United Nations publication).

(٢٧) في عام ٢٠٠٧، عمل الأونكتاد مع بلدان المنطقة من أجل وضع إطار معايير المنتجات العضوية في شرق أفريقيا، وهو إطار ساعد في تيسير تحقيق زيادة في قيمة الصادرات من ٦ ملايين دولار في عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من ٤٢ مليون دولار في عام ٢٠١٢ في أوغندا وحدها. انظر العرض الذي قدمه Muwanga MK، في عام ٢٠١٣ بعنوان "Production standards and marketing of organic products from Uganda"، متاح على الرابط التالي: http://ec.europa.eu/agriculture/events/2013/gi-workshops/uganda/session-3-muwanga_en.pdf.

واو - التجارة ومشاركة الجنسين

٣٩- إن السياسات الاقتصادية، بما فيها السياسات التجارية، ليست محايدةً من حيث نوع الجنس وقد تؤثر على الرجال تأثيراً مختلفاً عن تأثيرها على النساء. وللسياسة التجارية تأثيرات غير ظاهرة على النساء في كل ما يضطلعن به من أدوار اقتصادية - بوصفهن مُنتجات ومستهلكات ودافعات ضرائب ومنظمات مشاريع أو مستفيدات من الخدمات العامة. ومن شأن تقييم الآثار التي قد تخلفها التجارة والسياسة التجارية على مختلف شرائح السكان، والتعرف على أولئك الذين قد يتأثرون سلباً، أن يساعد في وضع الاستراتيجيات السليمة وما يلزم من سياسات رديفة.

٤٠- وقد بين العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التجارة ونوع الجنس الجوانب المتعددة الأوجه للعلاقة بين التجارة ونوع الجنس، حيث أظهر هذا العمل أن التجارة يمكن أن تتيح فرصاً لتمكين المرأة وتحقيق رفاهها، رغم أنها يمكن أن تزيد أيضاً من حدة أوجه عدم المساواة القائمة على أساس نوع الجنس. والواقع أن العلاقة بين نوع الجنس والتجارة هي علاقة متعددة الأبعاد وتختلف باختلاف السياقات.

٤١- وتبين دراسة حالة إفريقية تتعلق بليسوتو كيف استفادت النساء بصفة خاصة من السياسة التجارية. فقد أدت إتاحة وصول هذا البلد إلى سوق الولايات المتحدة على أساس تفضيلي في قطاع الملابس إلى حدوث توسع سريع في قدرة العرض والقدرة التجارية، وكان لهذا التوسع دور محفز في خلق فرص العمل للنساء المحرومات ذوات المهارات المتدنية. إلا أن نوعية فرص العمل المستحدثة للإناث - الوظائف المتدنية الأجور، وظروف العمل الصعبة، ومحدودية الفرص المتاحة لتنمية المهارات - لا تزال تشكل تحدياً هاماً أمام ليسوتو. ولذلك ينبغي توجيه الاهتمام إلى حالة المشاشة ومدى الاستدامة الطويلة الأجل لاستراتيجية نمو تركز على العمل ذي القيمة المضافة المتدنية وتعتمد على إتاحة الوصول، على أساس تفضيلي، إلى سوق واحدة^(٢٨).

٤٢- وتبين دراسة حالة إفريقية أخرى تتعلق بكابو فيردي أن التخفيض المتبادل للمعدلات التعريفية بين الاتحاد الأوروبي وكابو فيردي قد تكون له آثارٌ هامة على رفاه المرأة: فقد أظهرت عمليات المحاكاة أن تخفيضات التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية ستسبب انخفاضاً في أسعار الأغذية، وسيكون لها بالتالي تأثير إيجابي على الأسر الفقيرة (الأسر التي تعيلها نساء). إلا أنه من الممكن أيضاً أن تؤدي تخفيضات التعريفات إلى خفض الإيرادات الحكومية المتاحة لأغراض توفير الخدمات العامة التي تستفيد منها النساء بصفة خاصة. ولذلك فإن من الضروري القيام بتدخلات سياساتية محددة للتخفيف مما تخلفه السياسات التجارية من آثار على كل من الجنسين. وهذا يمكن أن يشمل برامج شبكات

UNCTAD, 2012, *Who Is Benefiting from Trade Liberalization in Lesotho? A Gender Perspective* (٢٨)
(New York and Geneva, United Nations publication)

الأمان، والسياسات الزراعية الاستباقية التي تهدف إلى تأمين سبل الرزق الأساسية، وتوسيع القطاعات التي تنطوي على إمكانيات تحسين الوضع الاقتصادي للنساء، مثل قطاع السياحة^(٢٩).

٤٣ - وتستعرض دراسة تتعلّق بغامبيا مشاركة المرأة في قطاع مصائد الأسماك. وتبين الدراسة أن من المحتمل أن يؤديّ توسيع صناعة تجهيز منتجات الأسماك الموجهة نحو التصدير إلى خلق الكثير من فرص العمل لصالح النساء (اللواتي يشكلن ما نسبته ٨٠ في المائة من العاملين في مجال تجهيز منتجات الأسماك و ٥٠ في المائة من تجار المنتجات السمكية على نطاق صغير). ولكن بالنظر إلى أن الرجال يهيمنون عادةً على ذلك الجزء من السلسلة الموجه نحو التصدير (بينما تعمل النساء أكثر من الرجال في مجال عمليات تسويق وتوزيع المنتجات السمكية على نطاق صغير)، فإن الارتقاء إلى صناعة لتجهيز المنتجات السمكية قد يؤديّ أيضاً إلى تزايد حدة تفاوتات الدخل القائمة بين الرجال والنساء. ولذلك فإن السياسات الموجهة نحو الارتقاء بمستوى قطاع مصائد الأسماك في غامبيا ينبغي أن تعترف بالقيود الجنسانية القائمة وأن تعالجها لضمان إتاحة وصول الرجال والنساء، على قدم المساواة، إلى الصناعات المحسّنة وكذلك إلى الموارد وخدمات الدعم (التدريب والخدمات الإرشادية، والتسويق). كما يمكن اتخاذ تدابير تصحيحية تُكرّس لتشجيع وتوسيع إنتاج المنتجات التي لها منافذ تسويق مخصصة والتي يمكن أن تحقق قيمة مضافة لصالح النساء (مثل مزارع الروبيان والمحار)^(٣٠).

زاي - التجارة والاقتصاد الإبداعي

٤٤ - يشكل ابتداء وإنتاج وتوزيع السلع والخدمات باستخدام القدرات الإبداعية ورأس المال الفكري، كمدخلات أولية، قطاعاً جديداً ودينامياً جداً في التجارة العالمية. وتدخل في صميم الاقتصاد الإبداعي الصناعات الثقافية التي تشمل الأنشطة القائمة على المعرفة التي تركز على التراث الثقافي والفنون ووسائط الإعلام والتصميمات. وهي تشمل منتجات مادية وخدمات فكرية أو فنية غير مادية ذات محتوى إبداعي وقيمة اقتصادية وأهداف سوقية^(٣١). وللإقتصاد الإبداعي إمكانيات كبيرة للتأثير في الحدّ من الفقر وخلق فرص العمل (خصوصاً للشباب والشرائح المستضعفة اجتماعياً)، وتوليد الدخل، والحفاظ على الموارد الثقافية، وتحديد المناطق الحضرية، وتحقيق التلاحم الاجتماعي عموماً. وفي عام ٢٠١١، بلغت قيمة

UNCTAD, 2011, *Who Is Benefiting from Trade Liberalization in Cape Verde? A Gender Perspective* (New York and Geneva, United Nations publication) (٢٩)

UNCTAD and Enhanced Integrated Framework, 2014, *The Fisheries Sector in the Gambia: Trade, Value Addition and Social Inclusiveness, with a Focus on Women* (New York and Geneva) (٣٠)

UNCTAD and United Nations Development Programme, 2010, *Creative Economy Report 2010: Creative Economy – A Feasible Development Option* (United Nations publication) (٣١)

التجارة العالمية في السلع والخدمات الإبداعية ٦٣٠ مليار دولار، مسجلة معدل نمو سنوي قدره ١٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٢. ولذلك ينبغي اعتبار السياسات الرامية إلى تطوير الصناعات الإبداعية والاستفادة منها على نحو أفضل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات التجارية والإنتاجية الجديدة. وقد كانت عدّة بلدان سبّاقة في جعل الصناعات الإبداعية قطاعاً يحظى بالأولوية في خطط التنمية الوطنية، ومن هذه البلدان البرازيل والصين وإندونيسيا وماليزيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وتايلند وتركيا.

ثالثاً- تيسير تنفيذ جدول أعمال التحول

٤٥- تواجه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية وتحولات هائلة هي أكثر حدّة بكثير مما كانت عليه وقت التفاوض على الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ذلك مثلاً أن عملية العولمة التي تسارعت على مدى العقدين الماضيين قد أسفرت عن واقع اقتصادي جديد اتخذ أشكالاً منها تزايد الترابط بين البلدان وتيسر التقدّم في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل، وتزايد سهولة حركة تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود، وتتالي عمليات تحرير التجارة على مستويات مختلفة، وتطور سلاسل القيمة العالمية في مجال إنتاج السلع المصنّعة وصادراتها^(٣٢). وقد أدت التغيرات في الديموغرافيا العالمية، من حيث حجمها وتكوينها، فضلاً عن تغيير المناخ، إلى ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية والطاقة وزيادة تقلبها، وإلى زيادة التعرّض للكوارث والتأثر بها^(٣٣). ولن يكون أي بلد من البلدان بمنأى عن التأثير بما يحدث من تحوّل على هذا النطاق العالمي.

٤٦- وقد دلّت المناقشات التي جرت حتى الآن في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أن هذه الخطة ينبغي أن تكون متّسقة مع الأهداف الإنمائية الحالية للألفية ولكنه ينبغي لها أيضاً أن تمضي إلى ما هو أبعد من تلك الأهداف. وقد نجحت الأهداف الإنمائية للألفية، التي عبّرت عن الاحتياجات والشواغل التي كانت سائدة عند اعتمادها، في طرح مجموعة من الطموحات الاجتماعية كأهداف. إلا أنها لم تبيّن كيفية توجيه السياسات والإجراءات الوطنية والدولية توجيهاً متسقاً نحو التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف. ولذلك فإن المفاوضات المتعلقة بتحديد الأهداف في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تيسر جنباً إلى جنب مع المناقشات المتعلقة بسبل التنفيذ. وهذا يفرض بالضرورة إلى تناول دور التجارة والسياسة التجارية.

(٣٢) TD/B/60/2.

(٣٣) فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ٢٠١٢، تحقيق المستقبل الذي نريده للجميع، تقرير مقدم إلى الأمين العام، متاح على الرابط التالي:

http://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/untt_report.pdf

٤٧ - ورغم أن التجارة الدولية ليست هدفاً، فإنها أداة تمكينية لتحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الإنمائية من خلال النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع. فالفرص التي تتيحها التجارة الدولية يمكن أن تشكل، إذا ما استُغلت على نحو سليم، قوةً كبيرةً تدفع باتجاه خلق فرص العمل وإتاحة تخصيص الموارد بكفاءة، وتوفير الحوافز لرواد الأعمال، والتوصل في نهاية المطاف إلى تحسين مستويات المعيشة في البلدان كافة. أي أن التجارة تساعد في تهيئة الأوضاع الاقتصادية المواتية لتحقيق الأهداف الإنمائية. ولدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيكون من المهم التركيز على تحديد أنواع السياسات الوطنية والدولية التي من شأنها أن تسخر القوة التمكينية للتجارة بالاستفادة من تأثيراتها على التنمية والعمل، في هذا السياق، على تصميم إطار يعزز الاتساق بين هذه السياسات.

٤٨ - ولا يزال الأونكتاد يقدم إسهامات في دعم الدول الأعضاء فيما يتعلّق بصياغة وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.